

## بيان صادر عن الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي

في ذكرى مرور سنة كاملة على تشكيل الحكومة الحالية التي ولدت في التاسع من تشرين الثاني 2009، يهّم الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي أن تذكر بضرورة احترام ما وعدت به الشعب اللبناني في بيانها الوزاري الذي اخذت على اساسه ثقة مجلس النواب لجهة إقرار قانون جديد للإنتخابات النيابية في مهلة اقصاها 18 شهرا.

و في هذا الإطار، وبعد مرور 12 شهرا من هذه المهلة، تكرر الحملة مطالبتها باحترام هذا الموعد، والعمل بسرعة لإنجاز مشروع القانون. إن احترام المهل القانونية والتي تهّم المواطنين ومصالحهم يجب ان تشكل اولوية المسؤولين كونها مسألة حيوية ولا يجب ان تخضع للتسويق او للتأجيل.

وفي السياق نفسه تتمنى الحملة ان لا تشكل الظروف السياسية التي تمر بها البلاد حجة تحول دون إقرار قانون انتخابي جديد ضمن المهلة المحددة، سيما وان الحياة السياسية في لبنان تعاني من تعاقب الازمات السياسية ما يعيق الجهود الاصلاحية بشكل دائم.

وبناء عليه، تتوجه الحملة المدنية ببيانها هذا إصرارا منها على وجوب استكمال ما بدأه معالي وزير الداخلية والبلديات من ورش عمل لمناقشة البنود الاصلاحية والمثابرة لانجاز مشروع القانون واحالته على مجلس النواب حيث يأخذ طريقه السليم نحو الاقرار.

ان قانون انتخابي يضمن ديمقراطية ونزاهة وحرية الانتخاب هو المدخل السليم لتطوير الحياة السياسية في لبنان فلنعمل يدا واحدة لانجازه.

وشكرا

الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي

بيروت في 9 تشرين الثاني 2010